

لمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام ..

افتتاح معرض «الحياة حق» في رام الله

وأضاف: إن الرئيس محمود عباس تعهد بعدم للصادقة على أي حكم بالإعدام بحال للقضاء، بينما أصدرت حركة "حماس" ١٣٠ حكماً في غزة. بدوره، قال محمد الأحمد ممثلاً عن مركز "شمس"، إن اختيار اسم "الحياة حق" للمعرض يأتي إيماناً بأنها حق لا يقبل المساومة أو التصرف والانتقاص، موضحاً أن موقفنا ثابت في مناهضة هذه العقوبة للإنسانية. وبين أن على الحكومات البحث عن الحلول الحقيقية لمعالجة الجريمة، مشيراً إلى أن ١٧٠ دولة أبطلت عقوبة الإعدام، أو أوقفت تنفيذها سواء بالقانون، أو للممارسة.

بدوره، قال للفوض في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان عصام العاروري، إن هذه المناسبة تأتي في ظرف صعب بما يتعلق بالقانون الدولي وحقوق الإنسان، مع وجود بؤر توتر لصراعات داخلية، وحروب خارجية، تعود منطقنا إلى موضع الصدارة منها.

وأشار إلى أنه في الوقت الذي أدرجت فيه سلطات الاحتلال مشروع قانون لإعدام الأسرى الفلسطينيين، انضمت فلسطين للبروتوكول الاختياري الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهذه مفارقة تؤكد على التفوق الأخلاقي لروايئنا.

وأكد أن الاحتلال ليس بحاجة لمثل هذا القانون، حيث منذ تشرين الأول عام ٢٠١٥ أعدم الاحتلال أكثر من ٨٠ مواطناً على الحواجز العسكرية الإسرائيلية بحجج واهية، مشيراً إلى أن فلسطين هي الدولة الـ ٨٧ في العالم التي تنضم لهذا البروتوكول، والأولى عربياً.

من ناحيته، قال رئيس قسم الحوكمة في بعثة الاتحاد الأوروبي بالقدس المحتلة يوريس هيرين إن الاتحاد ممثلاً بدوله الأعضاء يتخذون موقفاً صارماً ضد حكم الإعدام، بكافة الظروف والحالات.

رام الله. وفا. افتتح في مدينة رام الله، معرض فني بعنوان "الحياة حق"، بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام. وضم للمعرض الذي أقامه مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، ومكتب للفوض السامي لحقوق الإنسان، ٧٠ لوحة فنية، لـ ٤٤ فنانيين فلسطينيين، جسدت رفض عقوبة الإعدام. وفي كلمته، قال وزير العدل محمد الشلالة، إن دولة فلسطين انضمت للعديد من للعاهدات الدولية للحماية القانونية لحقوق الإنسان في الأرض للحتلة، الأمر الذي مكنها من التمتع بالشخصية القانونية الدولية تحت الاحتلال.

ولفت إلى أن هذه المناسبة تأتي بالتزامن مع انضمام فلسطين إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وانضمامها إلى البروتوكول الاختياري الثاني لعام ١٩٨٩ حول إلغاء عقوبة الإعدام، وبالتالي ترتب عليها التزامات قانونية ودولية، للعمل على مواءمة كافة تشريعاتها الوطنية، بما ينسجم ويتلاءم وهذا البروتوكول.

وأوضح الشلالة أنه سيتم العمل على نشر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" في الجريدة الرسمية، إضافة إلى قانون حماية الأسرة من العنف، ورفع سن الزواج إلى ١٨ عاماً، انسجاماً مع الاتفاقيات الدولية. وأضاف: إن هناك مسؤولية تقع على مؤسسات المجتمع المدني، واللؤسسات الحقوقية العالمية، والأمم المتحدة، بتوفير الحماية القانونية لشعبنا، والزام إسرائيل على تطبيق الاتفاقيات ذات الصلة في القانون الدولي الإنساني، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة، والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

في السياق، قال مدير مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان جيمس هينين، إن الأمم المتحدة تضع محاربة عقوبة الإعدام على سلم أولوياتها، ويتم تنظيم العديد من الفعاليات حول هذا الموضوع في مختلف دول العالم.

صحيفة القدس السبت ٢٠١٩/١٠/١٢ صه